

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تأهيل الأماكن التراثية وأهميتها في التنمية

The Rehabilitation of Heritage Places and Their Importance for Development

جقليل الطيب¹، حميرة محمد²

¹ جامعة زيان عاشور الجلقة ، (الجزائر)، taiebdjeklil@gmail.com

² جامعة زيان عاشور الجلقة ، (الجزائر)، Moh.archeom82@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/03/01

تاريخ القبول: 2026/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/12/04

* المؤلف المرسل

الملخص:

يستكشف البحث الدور المحوري للمواقع الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادياً عبر تنشيط السياحة وخلق فرص العمل وزيادة الدخل وإحياء الحرف التقليدية، واجتماعياً من خلال تحسين الخدمات العامة كال التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية وتقليل الهجرة، وبيئياً عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث وتحسين جودة الحياة العمرانية. يؤكد البحث أن مجرد وجود هذه المواقع لا يكفي لتحقيق التنمية، بل يتطلب استراتيجيات فعالة لحمايتها وتوظيفها وربطها بنشاط سياحي مستدام، ويوصي بدمجها في خطط التنمية الوطنية وتطوير قدرات العاملين في السياحة الثقافية وتعزيز الوعي المجتمعي بأهميتها.

الكلمات المفتاحية: المناطق الأثرية والتراثية – التنمية المستدامة – المجتمعات المحلية

Abstract :

This study seeks to explore the pivotal role of archaeological and heritage sites in achieving sustainable development for surrounding local communities, by analyzing their multidimensional impact; it examines their economic contribution through stimulating and diversifying productive activities, increasing employment opportunities, and raising income levels, their social contribution through improving the quality of public services such as education and health and developing basic infrastructure including water supply, sanitation, and electricity networks, as well as their environmental role in preserving natural resources from pollution and degradation and enhancing the urban environment and overall quality of life

Keywords: Archeological and heritage sites – sustainable development – local communities –

المقدمة :

تزايد الاهتمام العالمي خلال العقود القليلة الماضية بمفاهيم وأفكار ومبادئ التنمية المستدامة، بعدما أصبح يقيناً لدى كثير من دول العالم أن نموذج التنمية الذي تنتهجه منذ قيام الثورة الصناعية وحتى الآن أدى وسيؤدي إلى نتائج كارثية ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وإنما أيضاً على صحة وحياة الإنسان نفسه وفرص استمراره على سطح الكرة الأرضية.

كما تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الأثرية والتراثية ليس فقط بوصفها مرآة لتاريخ وحضارة الأجداد، وإنما أيضاً بوصفها أداة من الأدوات المهمة التي يمكن توظيفها لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت الراهن. وفي هذا السياق، وفي إطار الزخم الذي يحظى به هذين الموضوعين (المناطق الأثرية والتراثية، والتنمية المستدامة) على المستوى العالمي، فإن البحوث التي تسعى لدراسة وتحليل التأثيرات المتبادلة بين هذين الموضوعين تكتسب أهمية بالغة في الآونة الأخيرة.

المشكلة البحثية :

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول التساؤل الآتي : **ما هو الدور الذي تلعبه المناطق التراثية والأثرية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية؟** وينبثق عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- كيف تساهم المناطق التراثية والأثرية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
- ما هو دور هذه المناطق في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى تساهم المناطق التراثية والأثرية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور، وتحسين مستوى البيئة العمرانية وجودة المعيشة بوجه عام؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. استكشاف الدور المحوري للمواقع الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية المحيطة بها.
2. تحليل التأثير الاقتصادي للمناطق التراثية والأثرية على المجتمعات المحلية من حيث تنشيط الأنشطة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل.
3. دراسة المساهمة الاجتماعية لهذه المناطق في تحسين جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية الأساسية.
4. تقييم الدور البيئي للمناطق التراثية والأثرية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين البيئة العمرانية وجودة الحياة بشكل عام.
5. صياغة توصيات عملية لتعزيز الاستفادة من المناطق الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات:

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة، وتقدم إطاراً نظرياً متكاملًا لفهم التأثيرات المتعددة الأبعاد للمناطق التراثية على التنمية.

- توفر الدراسة أرضية معرفية لصانعي القرار والمخططين والمهتمين بقضايا التراث والتنمية، وتساعدهم في وضع استراتيجيات فعالة لتوظيف المواقع التراثية كرافد حقيقي للتنمية المستدامة.

المنهج المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث يتم وصف وتحليل العلاقة بين المناطق التراثية والأثرية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)، مع الاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة.

نطاق الدراسة:

النطاق الجغرافي:

تُركز هذه الدراسة على السياق الجزائري بشكل رئيسي، حيث تستند إلى الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري المتمثل في القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي¹ والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة² ومع ذلك، تستعين الدراسة بالتجارب الإقليمية والدولية ذات الصلة، لا سيما التجربة المصرية والسعودية، للمقارنة والاستفادة من أفضل الممارسات في مجال توظيف المواقع التراثية والأثرية لخدمة التنمية المستدامة. كما تأخذ الدراسة في الاعتبار الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في مجالات حماية التراث والبيئة، مثل الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي³ واتفاقية التنوع البيولوجي⁴ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ⁵.

النطاق الموضوعي:

تتناول الدراسة العلاقة المتعددة الأبعاد بين المواقع الأثرية والتراثية والتنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي (تنويع الأنشطة الإنتاجية، خلق فرص العمل، زيادة الدخل)، والبعد الاجتماعي (تحسين الخدمات العامة، تطوير البنية التحتية، تعزيز التماسك الاجتماعي)، والبعد البيئي (الحفاظ على الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيولوجي، تحسين جودة البيئة العمرانية). وتبحث الدراسة في الآليات والاستراتيجيات القانونية والمؤسسية والعملية التي يمكن من خلالها توظيف هذه المواقع كرافد أساسي للتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات المحلية التي تحتضنها، مع الحفاظ على أصالتها وسلامتها للأجيال القادمة.

النطاق الزمني:

تعتمد الدراسة على المعطيات القانونية والأدبيات العلمية والإحصاءات المتاحة حتى مطلع عام 2025، مع التركيز على الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في مجال الربط بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة، وعلى السياسات والبرامج الوطنية والدولية الراهنة في هذا المجال، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وما يتصل بها من غايات ومؤشرات تخص التراث الثقافي والطبيعي.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** المفاهيم الأساسية (المناطق الأثرية والتراثية، التنمية المستدامة وأبعادها).

- المحور الثاني: العلاقة بين مناطق التراث/الآثار والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.
- المحور الثالث: دور المناطق التراثية والأثرية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
- المحور الرابع: دور المناطق التراثية والأثرية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- المحور الخامس: دور المناطق التراثية والأثرية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

1- المفاهيم الأساسية :

تتضمن المفاهيم الأساسية في هذه الورقة كل من المفاهيم التالية:

□ المناطق الأثرية - المناطق التراثية / مناطق التراث العمراني:

تختلف مفاهيم هذه المناطق من دولة الى أخرى .. ففي جمهورية مصر العربية ، عرفت اللائحته التنفيذية لقانون الآثار المصرى "المناطق الأثرية" على أنها هي الأماكن التي تشمل المواقع الأثرية (العقارات والأماكن التي تقرر أثريتها بقرارات أو أوامر طبقاً للقانون) وجميع المنشآت القائمة على خدماتها والتابعة للمجلس الأعلى للآثار (6) .. كما عرف جهاز التنسيق الحضارى المصرى "المناطق التراثية وذات القيمة" على أنها: المناطق ذات الملامح التاريخية المتميزة عمرانياً ومعمارياً سواء كانت نشأتها في العصور القديمة المختلفة كالعصور القبطية أو الإسلامية، أو تلك التي نشأت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (7) وتتميز هذه المناطق بإحتوائها علي مباني ومنشآت ذات طراز معماري متميز ومرتبطة بالتاريخ القومي أو بشخصية تاريخية أو التي تعتبر مزارا سياحيا (8) .. كما عرف قانون البناء المصرى "المناطق ذات القيمة المتميزة" على أنها المناطق التي تتميز ببناء محتوياتها ذات القيمة التراثية أو المعمارية أو العمرانية أو الرمزية أو الجمالية أو الطبيعية، وتحتاج الى التعامل معها كوحدة متكاملة للحفاظ عليها. (9)

وعلى الجانب الآخر في المملكة العربية السعودية يعرف التراث العمراني على أنه الجانب المادى من التراث الحضارى، ويمثل ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث تمت على مر التاريخ ، وتأثرت بالظروف الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والبيئية ، ويعكس عمق التفاعل الإيجابى للإنسان مع البيئة المحيطة . (10) ، كما يعرف على كل ما أسسه الإنسان من مدن وقرى و، أحياء ومباني وحدائق ذات أهمية أثريا او معماريا أو عمرانيا او اقتصادية او تاريخية او علمية أو ثقافية او وظيفية: (11)

- المباني التراثية : تشمل هذه الفئة كافة المنشآت التي تحمل قيمة استثنائية من النواحي التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، ويدخل ضمنها العناصر الزخرفية والأثاث الثابت الملحق بها، إضافة إلى المحيط البيئي المرتبط بهذه المباني.
- مناطق التراث العمراني : تتكون من التجمعات السكانية الحضرية والريفية والأحياء التي تتميز بأهميتها التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، وتشمل جميع مكوناتها من نسيج عمراني وميادين عامة وشبكة طرق وأزقة وبنية تحتية وغيرها من العناصر الحضرية.

- مواقع التراث العمراني: - وتشمل المباني المرتبطة بيئية طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

□ التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة:

طرح فكرة التنمية المستدامة لأول مرة في العالم من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة المعروفة بلجنة برنديلاند 1987 والتي عرفت بالتنمية المستدامة والتي عرفت التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تحقق احتياجات مجتمع الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم." (12) (14) (13) ، وقد عرفها الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة عام 1980م على أنها " التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع" (15) ، ومن المنظور الإقتصادي فتعرف التنمية المستدامة على أنها "الإدارة المثلى للموارد بهدف الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، شريطة المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعياتها." (16)

التعريفات في التشريع الجزائري:

يوفر التشريع الجزائري إطاراً قانونياً متكاملًا لتعريف المفاهيم المرتبطة بالتراث الثقافي والبيئة. فقد عرّف القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي¹⁷ المصطلحات الأساسية على النحو التالي:

التراث الثقافي: ويُقصد به مجموع الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة الموجودة على التراب الوطني وفي المياه الداخلية والإقليمية، الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، والتي تشكل شاهداً على تطور الجماعات البشرية وتفاعلها مع محيطها عبر العصور¹⁸

الممتلكات الثقافية العقارية: وتشمل المعالم التاريخية، والمواقع الأثرية، والمجموعات الحضرية أو الريفية، والأحياء التاريخية، التي تكتسي أهمية خاصة من وجهة نظر تاريخية أو أثرية أو دينية أو فنية أو علمية أو إثنولوجية أو أنثروبولوجية، وتشمل أيضاً المحيط العمراني والطبيعي المرتبط بها¹⁹

المواقع الأثرية والثقافية: وهي الأماكن والفضاءات والمعالم التي تحتوي على آثار أعمال الإنسان أو على شواهد تجليات الطبيعة، أو على شواهد لأحداث تعود للحقب التاريخية الماضية، والتي تُعتبر ذات قيمة استثنائية من الناحية التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الثقافية أو الجمالية أو الأنثروبولوجية²⁰

ومن جهة أخرى، حدد القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة²¹ المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، ومن أهمها:

التنمية المستدامة: وتُعرف بأنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"²². وبذلك يؤكد المشرع الجزائري على ضرورة الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية وحماية حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثقافية.

البيئة: وتُعرّف على أنها تتكون من "الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"²³. "ومن الملاحظ أن هذا التعريف يشمل صراحة الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية، مما يوفر أساساً قانونياً لحماية المواقع التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية.

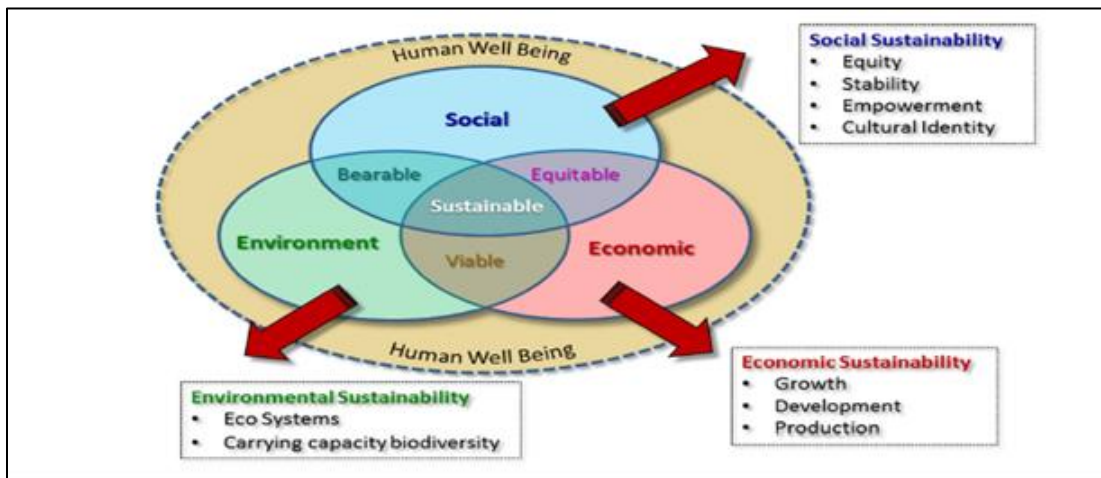
المجال المحمي: ويقصد به "منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة"²⁴ وتشمل أنواع المجالات المحمية وفقاً للقانون: المحميات الطبيعية التامة، والحدائق الوطنية، والمعالم الطبيعية، ومجالات تسيير المواضع والسلالات، والمناظر الأرضية والبحرية المحمية، والمجالات المحمية للمصادر الطبيعية المسيرة²⁵

التنوع البيولوجي: ويُعرّف بأنه "قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية"²⁶

■ أبعاد التنمية المستدامة

بذلت كثير من المؤسسات الدولية المعنية بقضايا البيئة والتنمية جهوداً كبيرة في ترجمة مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها العامة إلى مجموعة من الأهداف والمؤشرات ذات صلة بالواقع الحياتي في المجتمعات الإنسانية وقابلة للقياس الدقيق .. وفي هذا السياق فقد أشارت كثير من الأدبيات ذات الصلة إلى أن هناك ثلاث أبعاد أو مجالات أساسية تتفاعل وتتداخل وتتقاطع مكوناتها مع بعضها البعض لتشكيل التنمية المستدامة وهي البعد الإقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ، وتضيف إليها بعض الأدبيات بعداً رابعاً وهو البعد المؤسسي .. وبوجه عام يركز هذا البحث على الأبعاد الثلاث الأولى ، وهي :

- البعد الاقتصادي : ويتعلق بالموارد الطبيعية المتاحة والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي تخدم والمواصلات والنقل والمرافق العامة و النظام المعرفي والأجور وقوة العمل ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال والأسواق والنظام المصرفي والأجور، وقوة العمل وأدوات الإنتاج ، وتعدد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وزيادة فرص العمل وارتفاع مستوى الدخل الإقتصادي ... الخ



شكل (1) أبعاد التنمية المستدامة (27)

- البعد الاجتماعي الثقافي : ويتجسد في العناصر المكونة للبناء الاجتماعي كالقيم والدين والعلاقات الاجتماعية والتقسيم الطبقي والإيديولوجي والمعتقدات والعادات والتقاليد ، بالإضافة الى نظم الرعاية الاجتماعية والصحية والموارد البشرية وتحسين مستوى جودة الخدمات العامة "كالتعليم والصحة وخلافه" والمرافق الأساسية "شبكات مياه الشرب والصرف والكهرباء وخلافه" ، علاوة على المؤسسات المجتمعية ودورها في ادارة المجتمع واحراز التنمية ... الخ

- البعد البيئي : ويتعلق بالحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور وكذلك تحسين مستوى البيئة العمرانية وجودة المعيشة بوجه عام ... الخ

■ أهداف التنمية المستدامة

ترجمت الأمم المتحدة أبعاد التنمية المستدامة المشار اليها سابقا الى نحو 17 هدفا رئيسا يمكن من خلالها قياس مستوى استدامة التنمية في مناطق وبلدان العالم المختلفة ، وتضم هذه الأهداف ما يلي: (28) (29)

يركز الهدف الأول على القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان من خلال استراتيجيات متكاملة تهدف إلى دعم نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

أما الهدف الثاني فيتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ويهتم بقضايا حصول الإنسان على احتياجاته من الغذاء الصحي، ووسائل تأمين هذه الاحتياجات بشكل مستدام، كإنشاء قطاع زراعي فعال ومنتج، وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية وغيرها.

ويهدف الهدف الثالث إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ويهتم بجوانب الحفاظ على صحة جميع الناس، مثل تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض المعدية والحد من الأمراض غير المعدية وغيرها من المخاطر الصحية، بالإضافة إلى ضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وجيدة وبأسعار مناسبة، فضلاً عن توفير التغطية الصحية الشاملة.

بينما يسعى الهدف الرابع إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ويؤكد على ضرورة إتاحة فرص التعلم مدى الحياة وضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد من خلال رفع نسب الالتحاق بالمدارس، والنظر في مستويات الكفاءة، وتوفير المعلمين المدربين، والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في مخرجات التعليم وغيرها.

ويركز الهدف الخامس على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويسعى إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين ومواجهة حرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية من خلال الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

أما الهدف السادس فيتمثل في ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام، ويهدف إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، وتحقيق الجودة والاستدامة في الموارد

المائية والصرف الصحي، لما لهذه المجالات من أهمية كبيرة في إحراز التقدم في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحد من الفقر.

ويتناول الهدف السابع ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، من خلال التركيز على قضايا حصول الجميع على الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة، وتوسيع فرص الاستفادة من الكهرباء، والوقود والتكنولوجيا النظيفة للطهي، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة.

بينما يهدف الهدف الثامن إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، ويتناول قضية النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، وضامناً لخروج أعداد كبيرة من الناس من دائرة الفقر لاسيما مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة، مع التأكيد على تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي.

ويسعى الهدف التاسع إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، ويتناول قضايا البنية التحتية والتصنيع والابتكار باعتبارها محركات للنمو الاقتصادي، ويركز على ضرورة إدراج شمولية الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك المحركات الثلاثة لكي يصبح النمو داعماً للتنمية المستدامة.

أما الهدف العاشر فيدعو إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية صنع واعتماد القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.

ويهتم الهدف الحادي عشر بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ويركز على قضايا التوسع الحضري السريع وما أحدثه من تحديات هائلة في المدن، بما في ذلك السكن غير اللائق، وزيادة تلوث الهواء، وعدم الاستفادة من الخدمات الأساسية والوصول إلى البنية التحتية.

بينما يتمحور الهدف الثاني عشر حول ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويهتم بضرورة تبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حيث أنها تتيح إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة، ويركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد وتحقيق إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من خطرها على حياة البشر والبيئة.

ويدعو الهدف الثالث عشر إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، ويتناول قضايا تغير المناخ وآثاره على بلدان العالم، ويؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره والحد من المخاطر المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية، مع الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كمنتدى دولي وحكومي أولي لمفاوضات الاستجابة الدولية لتغير المناخ.

أما الهدف الرابع عشر فيسعى إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ويتناول القضايا المرتبطة بالمحيطات والبحار والموارد البحرية، ويؤكد على ضرورة أن يكون استخدام هذه الموارد بشكل مستدام، من خلال الحد من الصيد المفرط والحماية من التلوث البحري وغيرها.

ويهدف الهدف الخامس عشر إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، والحد من تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي، ويتناول القضايا المرتبطة بالنظم الإيكولوجية على اليابسة، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على هذه النظم والتنوع البيولوجي فيها، واستخدامها بشكل مستدام، لما لهذه النظم من فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها.

بينما يركز الهدف السادس عشر على التشجيع على إقامة مجتمعات آمنة لا يُستبعد فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات، ويتناول القضايا المرتبطة بالسلام والعدالة والمؤسسات، ويؤكد على ضرورة إقامة مجتمعات آمنة لا يُهمش فيها أحد، وتتاح فيها الفرصة لوصول الجميع إلى العدالة، وتتمتع هذه المجتمعات بمؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات.

وأخيراً، يتناول الهدف السابع عشر تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ويؤكد على أهمية بلوغ أهداف التنمية المستدامة عبر اتخاذ سياسات موحدة وإقامة بيئة ملائمة للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة.

□ التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

يتكون هذا المفهوم من شقين ، الشق الأول والمرتبط بـ "التنمية المستدامة" وسبق توضيحه في الصفحات السابقة ، اما الشق الثاني من المفهوم وهو المتعلق بـ "تنمية المجتمع" فيعرف بأنه عملية اجتماعية تمكن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة علي مواجهة المعيشة والتغلب علي الأوضاع السيئة وغير الملائمة في مجتمعاتهم (30) . ونظرا لعدم توصل الباحث لمعنى واضح لمفهوم "التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية" في الأدبيات المختلفة ، فإن البحث يتبنى مفهوما تشغيليا يجمع ما بين مفهومي تنمية المجتمع والتنمية المستدامة ، هو أنها "عملية مجتمعية واعية ومدروسة وممنهجة لاستخدام موارد وطاقات كافة فئات المجتمع لإحداث تحولات هيكلية في شتى المجالات (الإقتصادية والإجتماعية والبشرية والعمرانية والسياسية والتكنولوجية .. الخ) تضمن تحقيق الغايات الحالية والمستقبلية للمجتمع دون الإضرار بالبيئة أو الجور على الموارد الطبيعية أو حقوق الأجيال القادمة منها" .

2- العلاقة بين مناطق التراث/الآثار والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

إن وجود مناطق تراثية وأثرية في دولة أو مجتمع معين لا يعني تلقائياً تحقيق التنمية المستدامة لهذه الدولة أو المجتمع، فلم تثبت حتى الآن علاقة مباشرة بين مجرد وجود هذه المواقع التراثية والأثرية في حد ذاتها وبين التنمية المستدامة. إلا أن وجود مثل هذه المواقع مقروناً باستراتيجيات وآليات فعالة لحمايتها وصونها وتوظيفها لأغراض التنمية يمكن أن يسهم بشكل جوهري ليس فقط في تحقيق عوائد اقتصادية، وإنما أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة (31)

تهدف إلى خدمة المجتمع والحفاظ على موارده للأجيال المقبلة، ويُعد التراث أحد هذه الموارد الهامة. كما أن ارتباط هذه المواقع التراثية والأثرية بنشاط سياحي قوي وفعال يساعد على استدامة التنمية بمختلف أبعادها وتحقيق أهدافها

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، فالتراث والسياحة صناعتان متكاملتان، حيث يحول التراث الأماكن إلى وجهات سياحية، وبالسياحة تكتسب هذه الوجهات قيمتها الاقتصادية المستمرة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المواقع التراثية والأثرية تشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها السياحة الثقافية، وتعتبر الأخيرة عاملاً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات المحلية التي تتواجد بها هذه المناطق التراثية.

ولقد أصبحت العلاقة بين التراث والتنمية المستدامة محور اهتمام رئيسي في قطاع التنمية، نتيجة لتغير الظواهر الكبرى مثل التغيرات المناخية والعولمة والأزمات المالية العالمية وتزايد التفاوت الاجتماعي وتنامي التحضر،⁽³²⁾ للبحث عن دور فاعل للتراث في تلبية احتياجات المجتمع. ويرتبط التراث بحياة السكان اليومية، مما يجعله عنصراً أساسياً من تجربة الناس المعيشية. لذلك فإن أي مسعى يهدف إلى تنمية البيئة يحتاج إلى مراعاة التراث والفرص التي قد يوفرها والتحديات المرتبطة باستخداماته غير الملائمة. كما أن للتراث دوراً في الحد من الكوارث الطبيعية والبشرية، وقد أثبتت التجربة أن تدهور المناطق التراثية والزحف العمراني والبناء الجديد يزيد من تعرض المجتمعات المحلية لمخاطر الكوارث.⁽³³⁾

الإطار القانوني الجزائري لحماية التراث وتوظيفه في التنمية المستدامة:

يُشكل الإطار القانوني الجزائري نموذجاً متقدماً في مجال الربط بين حماية التراث الثقافي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يوفر القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي³⁴ والقانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة³⁵ منظومة تشريعية متكاملة تضمن حماية المواقع التراثية وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة. فعلى صعيد حماية التراث الثقافي، يُحدد القانون 98-04 آليات واضحة لحماية وصيانة وترميم الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة، كما يُنظم عمليات التنقيب الأثري والبحث العلمي في المواقع الأثرية،³⁶ ويُرسّي قواعد استثمار وتنمين المواقع الثقافية بما يضمن الحفاظ على قيمتها التاريخية والثقافية مع إتاحة الاستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً³⁷ كما يلزم القانون بإدراج اعتبارات حماية التراث الثقافي في مختلف مخططات التهيئة والتعمير،³⁸ مما يُجسد مبدأ الإدماج الذي يُعتبر من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.

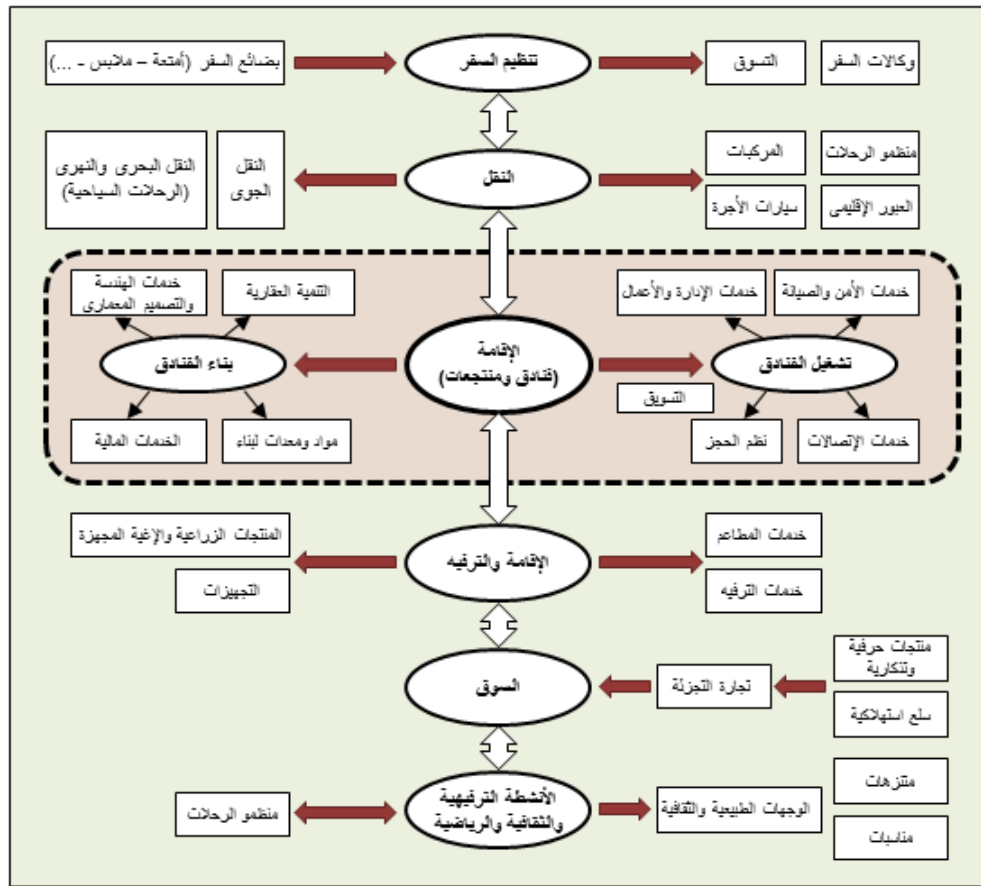
أما على صعيد حماية البيئة، فإن القانون 10-03 يُرسّي مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم التنمية المستدامة في الجزائر، ومن أبرزها: مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الإدماج الذي يقضي بدمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها، ومبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ومبدأ الحيط، ومبدأ الملوث الدافع، ومبدأ الإعلام والمشاركة³⁹. وجميع هذه المبادئ تنطبق على المواقع التراثية والأثرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيئة الوطنية.

كما يُنشئ القانون 10-03 نظاماً خاصاً للمجالات المحمية⁴⁰ التي قد تشمل المواقع التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية المتميزة، ويُخضع المشاريع التنموية في هذه المناطق لدراسات التأثير على البيئة،⁴¹ مما يضمن تقييم الآثار

البيئية والاجتماعية والثقافية لأي نشاط تنموي قبل الترخيص به. كما يؤكد القانون على أهمية الإعلام البيئي⁴² ومشاركة الجمهور والجمعيات في حماية البيئة والتراث الطبيعي والثقافي⁴³.

□ مناطق التراث التراث/ الآثار وتحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

- يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المعايير الأساسية، يأتي في مقدمتها زيادة الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة وزيادة الدخل السنوي. وفي هذا الإطار، وبناءً على نتائج مجموعة من البحوث والدراسات، أمكن تحديد عدة محاور أساسية تمثل الأثر الاقتصادي للمواقع التراثية والأثرية والنشاط السياحي القائم عليها والمصاحب لها على المجتمعات المحلية، ومن أبرز هذه المحاور ما يلي: تنشيط قطاع السياحة والقطاعات والأنشطة الاقتصادية المكمل له والمبينة في شكل سلسلة القيمة لقطاع السياحة، وتشمل هذه الأنشطة من بين ما تشمل ما يلي: (44)
- إدارة و تشغيل الفنادق والمنتجعات السياحية وتوفير، كثير من الأنشطة و الخدمات مثل خدمات استقبال السياح وخدمات الغرف و المطاعم والتغذية و البرامج الترفيهية بالإضافة إلى خدمات إدارة الفنادق والأمن والصيانة
- الأنشطة الترفيهية والثقافية والتسويقية التي تشمل تنظيم الرحلات إلى المقاصد السياحية المتعددة، وإقامة الاحتفاليات والفعاليات في المناسبات المختلفة، فضلاً عن إنتاج وعرض وتسويق المنتجات الحرفية والتذكارية.
- قطاع النقل وخدمات تنظيم الأسفار، ويتضمن توفير خدمات تنظيم رحلات الذهاب والإياب والتنقلات الداخلية للزوار عبر مختلف وسائل المواصلات الجوية والبرية والبحرية.
- قطاع التشييد والبناء، ويشمل عمليات إنشاء الفنادق والمنشآت السياحية، وما يتصل بها من خدمات استشارية في التخصصات الهندسية المتنوعة، وتشغيل آليات البناء، وتصنيع مواد البناء، وخدمات التطوير العقاري، والخدمات المصرفية والبنكية وغيرها من الخدمات المرتبطة.



شكل (2) سلسلة القيمة لقطاع السياحة (علاقة قطاع السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى)

المصدر: الأمم المتحدة - السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. 2013

وهذه الأنشطة تدر عائدا اقتصاديا كبيرا وتساهم بشكل مهم ليس فقط في نمو الإقتصاد المحلى وزيادة الأنشطة الاقتصادية به ، وانما ايضا في تحسين وتنشيط الإقتصاد الوطنى وزيادة الناتج المحلى الإجمالى للدولة ككل .

- خلق فرص توظيف متنوعة تستوعب مختلف المستويات المهنية، بدءاً من الكوادر المؤهلة وصولاً إلى الشرائح المهمشة والعمالة ذات الخبرات المحدودة ضمن المجال السياحي والأنشطة الملحقه به، مما يساهم في تأمين مداخل ملأمة لهذه الفئات وتطوير أوضاعهم الحياتية والاقتصادية والحد من ظاهري البطالة والفقر في المجتمع. (45)
- بعث الصناعات والمهن اليدوية الموروثة وإحيائها، مما يشكل رافداً اقتصادياً للمجتمعات المحلية ويوجد المزيد من فرص الاستخدام ويخفض من نسب البطالة والفقر.
- إيجاد آفاق استثمارية جديدة، حيث يمكن استغلال المباني التراثية وإعادة تأهيلها وظيفياً بما يُدر عوائد مالية على المجتمعات المحلية.. (46)

□ مناطق التراث التراث والآثار وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من الغايات والمعايير الجوهرية، يأتي في مقدمتها القضاء الشامل على الفقر بكافة صوره، وضمان تمتع الجميع بحياة صحية ورفاهية في مختلف المراحل العمرية، وكفالة حصول الجميع على فرص متكافئة للتعليم النوعي وتعزيز فرص التعلم المستمر طوال الحياة، وتحقيق العدالة

بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع المجالات، وضمان وصول المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وكفالة حصول الجميع بتكلفة معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، إضافة إلى أهداف أخرى متعددة. وفي هذا الإطار، وبناءً على نتائج مجموعة من البحوث والدراسات، أمكن رصد عدة محاور أساسية تمثل الأثر الاجتماعي للمواقع التراثية والأثرية والنشاط السياحي المستدام القائم عليها والمصاحب لها على المجتمعات المحلية، ومن أبرز هذه المحاور: (47) (48)

- تأمين المتطلبات الحياتية الأساسية للإنسان والنهوض بمستويات المعيشة في المجتمعات المحلية، نتيجة العوائد المالية التي تحققها السياحة والتي تُمكن الحكومات من تنفيذ ذلك.
- تطوير المرافق الأساسية مثل شبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطاقة الكهربائية، لتصبح عنصر دعم رئيسي ليس للقطاع السياحي فحسب، بل أيضاً للمجتمعات المحلية وقاطنيها الأصليين.
- الارتقاء بالمرافق الخدمية المختلفة في المجتمعات المحلية، بهدف ضمان المقومات الضرورية للنشاط السياحي من جهة، وتأهيل الكفاءات المحلية من جهة أخرى للعمل بفاعلية في تطوير القطاع السياحي
- الاستثمار الأمثل للأراضي والتخطيط الفعال للمساحات، بما يكفل حماية المواقع السياحية وتطوير النشاط السياحي، وتغطية متطلبات المجتمع المحلي مع صون البيئة.
- رفع مستوى الاستقرار الديموغرافي في المجتمعات المحلية والتقليل من موجات الهجرة، نظراً للعوائد المالية التي توفرها السياحة والتي تُمكن الحكومات من تطوير المرافق الخدمية وتأمين الإسكان وتحسين الأحوال المعيشية، فضلاً عن توفير فرص العمل التي تُحسن من مستويات الدخل.
- دعم فرص التعاون بين مختلف شرائح وفئات المجتمع المحلي بصرف النظر عن انتماءاتهم، خاصة في مجال تقديم الخدمات السياحية التي تستلزم قدرات ومهارات متعددة.
- دعم فرص الوثام والتفاهم بين الأمم والشعوب وترسيخ الأمن والسلام على المستوى الدولي، خاصة بين المجتمع المضيف والزوار القادمين من مختلف الجنسيات.
- وإلى جانب ما سبق، فإن التنمية السياحية قد تحمل تأثيرات اجتماعية أخرى على المجتمعات المحلية، منها على سبيل المثال التغيير في قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وأيضاً التركيب المهني به، ونظرته للغرباء، بالإضافة إلى التغيير في أنماط سلوك وتفكير كثير من الأفراد داخل المجتمع. (49)

□ مناطق التراث التراث والآثار وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتجسد تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مجموعة من الغايات والمعايير الرئيسية، يأتي في مقدمتها صون البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة من الاستنزاف المفرط أو النفاد لصالح الأجيال المقبلة. وهذا يستلزم حماية النظم البيئية البرية وإصلاحها وتشجيع استعمالها بطريقة مستدامة، وإدارة الغابات بأسلوب مستدام، ومحاربة التصحر وإيقاف تدهور التربة وعكس اتجاهه، ووقف تآكل التنوع الحيوي، إضافة إلى حفظ المحيطات والبحار والثروات البحرية واستغلالها بشكل مستدام، فضلاً عن اعتماد أنماط مستدامة في عمليات الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

وفي هذا السياق ، وفي ضوء نتائج عدد من الدراسات ، أمكن رصد عدد من النقاط الأساسية التي تمثل التأثير البيئي للمناطق التراثية/الأثرية والنشاط السياحي المستدام القائم عليها (المصاحب لها) على المجتمعات المحلية ، من أهمها:

- إن جهود المحافظة على المناطق التراثية والأثرية تستدعي حماية البيئة المحيطة بها بعناصرها الملموسة وغير الملموسة، مما يعزز الغايات والمعايير البيئية للتنمية المستدامة.
- إن التنمية السياحية بشكل عام تُسهم في نشر وتعزيز الوعي البيئي لدى السياح والسكان المحليين على حد سواء، وتُساعد في تطوير السلوك العام وبناء اتجاهات إيجابية نحو التعامل مع البيئة ومكوناتها المتنوعة. (50)
- إن السياحة المستدامة المرتكزة على المناطق التراثية والأثرية تضمن الاستعمال الأمثل للموارد البيئية مع الحفاظ على التوازنات البيئية وصون التراث الطبيعي في المجتمعات المحلية، كما تستلزم تبني تقنيات وأساليب حديثة لتحسين فاعلية أنظمة الطاقة والمياه ومعالجة النفايات. (51)
- رفع مستوى الكفاءة في استهلاك الطاقة في مجالات النقل والسكن في المجتمعات المحلية التي تضم هذه المواقع السياحية التراثية، وبالتالي حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف المفرط.
- حماية مكونات البيئة في المناطق التراثية والمجتمعات المحلية من التلوث والتدهور.
- تقليل المخاطر الصحية في المناطق التراثية والمجتمعات المحلية وبالتالي الحفاظ على حياة الإنسان والكائنات الحية.
- تحسين مستوى جودة البيئة العمرانية وجودة المعيشة في المناطق التراثية والمجتمعات المحلية بوجه عام.
- أن النشاط السياحي بوجه عام له تأثيرات سلبية كثيرة على البيئة في المجتمعات المحلية المضيفة (52) ، منها التلوث البيئي بأشكاله المختلفة ، وهدر الموارد البيئية ... الخ .

خاتمة

أولاً: النتائج

في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى استكشاف الدور المحوري للمواقع الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، أهمها:

1. تُسهم المناطق الأثرية والتراثية بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال تنشيط قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به (الفنادق، النقل، المطاعم، الحرف اليدوية)، وخلق فرص عمل متنوعة تستوعب مختلف المستويات المهنية، وزيادة مستويات الدخل، وإحياء الصناعات التقليدية والحرف التراثية، وفتح آفاق استثمارية جديدة أمام المجتمعات المحلية.
2. تلعب المناطق التراثية والأثرية دوراً محورياً في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمعات المحلية من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية (شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء)، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة (التعليم والصحة)، وتقليل معدلات الهجرة وتعزيز الاستقرار الديموغرافي، وتشجيع التعاون بين مختلف فئات المجتمع، ودعم التفاهم والحوار بين الثقافات المختلفة.
3. تساهم جهود الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية والنشاط السياحي المستدام المرتكز عليها في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة من خلال حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ونشر الوعي البيئي، وتحسين مستوى جودة البيئة العمرانية وجودة المعيشة بشكل عام.
4. أظهرت الدراسة أن مجرد وجود المواقع التراثية والأثرية لا يضمن تلقائياً تحقيق التنمية المستدامة، بل يتطلب ذلك وضع استراتيجيات وآليات فعالة لحمايتها وصونها وتوظيفها لأغراض التنمية، وربطها بنشاط سياحي مستدام يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
5. التراث والسياحة صناعتان متكاملتان، حيث يحول التراث الأماكن إلى وجهات سياحية جاذبة، وبالسياحة تكتسب هذه الوجهات قيمتها الاقتصادية المستدامة، مما يعزز من فرص توظيف التراث كأداة فعالة للتنمية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العملية لتعظيم الاستفادة من المناطق الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، وهي:

- إدراج المناطق الأثرية والتراثية كعنصر محوري ضمن الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنموية القطاعية والمكانية على المديات القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- وضع خطط متكاملة لتوظيف هذه المواقع في خدمة أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

- تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم عمليات حماية وصون واستثمار المناطق التراثية والأثرية بما يضمن استدامتها.
- تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في قطاع السياحة عموماً والسياحة الثقافية خصوصاً، تركز على مهارات إدارة المواقع التراثية وتقديم الخدمات السياحية عالية الجودة.
- بناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من المشاركة الفعالة في إدارة وتنمية المواقع التراثية الموجودة في مناطقهم.
- إعداد كوادر متخصصة في مجالات الحفاظ على التراث والترميم والصيانة وإدارة المواقع الأثرية.
- تطوير منتجات سياحية ثقافية متنوعة ومبتكرة تستند إلى المواقع التراثية والأثرية وتلبي احتياجات مختلف شرائح السياح.
- تحسين البنية التحتية السياحية والخدمات المرتبطة بالمواقع التراثية (الطرق، المواصلات، الإرشاد السياحي، المرافق الخدمية).
- تبني معايير السياحة المستدامة التي تضمن التوازن بين تنمية القطاع السياحي وحماية التراث والحفاظ على البيئة ورفاهية المجتمعات المحلية.

الهوامش:

- ¹ القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، مرجع سابق.
- ² القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق.
- ³ الأمر رقم 74-55 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973، المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبرمة بباريس في 23 نوفمبر سنة 1972.
- ⁴ المرسوم الرئاسي رقم 95-163 المؤرخ في 7 محرم عام 1416 الموافق 6 يونيو سنة 1995، المتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، الموقع عليها في ريو دي جانيرو في 5 يونيو سنة 1992.
- ⁵ المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 18 شوال 1413 الموافق 10 أبريل سنة 1993، المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 9 مايو سنة 1992.
- ⁶ **جمهورية مصر العربية - اللائحة التنفيذية لقانون حماية الآثار - الوقائع المصرية - العدد 153 تابع ب - 4 يولية 2010. ص: 5**
- ⁷ **جمهورية مصر العربية - دليل أسس معايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة - المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحة التنفيذية - 2010. ص:**
- ⁸ **جمهورية مصر العربية - قانون رقم 114 لسنة 2006 - في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الائلة للسقوط والحفاظ علي التراث المعماري - 2006. الفقرة الاولى من المادة الثانية**
- ⁹ **جمهورية مصر العربية - قانون رقم 119 لسنة 2008 بإصدار قانون البناء - الجريدة الرسمية - العدد 19 مكرر أ - 11 مايو 2008. ص: 22**
- ¹⁰ **وزارة الشؤون البلدية والقروية - دليل المحافظة علي التراث العمراني - المملكة العربية العودية - 1426 هـ. ص: 5**
- ¹¹ **الهيئة العليا للسياحة - مسودة ميثاق المحافظة علي التراث العمراني في الدول العربية وتنميته - المملكة العربية العودية - شوال 1424 هـ / ديسمبر 2003. ص: 6**

¹² امباي ، مهجة إمام - "إشكالية تحديد وتقسيم النطاقات التراثية ذات القيمة الطبيعية" - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - 2000م.

(8) **World Commission on Environment and Development WCED**; "Our common future: The Brundtland report"; Oxford, Oxford University Press; 1987. P. 43

(9) **United Nations Human Settlements Programme UN-HABITAT**; "Planning sustainable cities : global report on human settlements 2009"; Earthscan in the UK and USA; 2009. p. 5, 113

(10) <http://www.un-documents.net/ocf-02.htm>

¹⁶ الرئيس ، أماني السيد عبد الرحمن أحمد - "إعادة الإحياء العمراني كركيزة للإستدامة مع ذكر خاص لمناطق التراث العمراني" - رسالة دكتوراه - هندسة القاهرة . 2010

¹⁷ القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 17 يونيو 1998.

¹⁸ المرجع السابق، المادة 2.

¹⁹ المرجع نفسه، المادة 17.

²⁰ المرجع نفسه، المادة 3.

²¹ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003.

²² المرجع السابق، المادة 4.

²³ المرجع نفسه، المادة 4.

²⁴ المرجع نفسه، المادة 4.

²⁵ المرجع نفسه، المادة 31.

²⁶ المرجع نفسه، المادة 4.

(12) **El Ghorab, Hosam K. & Shalaby, Heidi A.**; Eco and Green cities as new approaches for planning and developing cities in Egypt.; Alexandria Engineering Journal; 551; 2016. P: 495-503.

(13) **The World Bank, International Bank for Reconstruction and Development**; Atlas of Sustainable Development Goals 2018 from World Development Indicators; 2018. Pp: 70:76. at website: www.worldbank.org

²⁹ الأمم المتحدة - تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017 - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية - 2017 . ص: 16-57

(15) **Biddle, L. and Biddle, w.** The Community Dvelopment Process; Holt Rinehart and Winton; New York; 1965.

(16) **Serageldin, Imail in Fekri Hassan, Aloisia de Trafford, Mohsen Youssef edits**; Cultural Heritage and Development in the Arab World; Bibliotheca Alexandrina; Egypt. 2008. P: v

32 حول ، سامية & حناشي ، راوية - تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة - المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي - 2014

33

<http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/HeritageENG.pdf>

34 القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، مرجع سابق.

35 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق.

36 المتعلق بحماية التراث الثقافي، مرجع سابق، الباب الثالث.

37 المرجع نفسه، المواد من 51 إلى 60.

38 المرجع نفسه، المواد من 68 إلى 73.

39 القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، المادة 3.

40 المرجع نفسه، الفرع الثاني من الفصل الخامس، المواد من 29 إلى 34.

41 المرجع نفسه، الفصل الرابع، المواد من 15 إلى 16.

42 المرجع نفسه، الفصل الأول من الباب الثاني، المواد من 6 إلى 9.

43 المرجع نفسه، الفصل السادس من الباب الثاني، المواد من 35 إلى 38.

44 الأمم المتحدة - السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة - مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة - مارس 2013 . ص: 10

45 Nkwanyana Mildred Samukelisiwe; The Potential of Cultural Heritage Tourism as a Driver of Rural Development in Zululand District Municipality; Master's thesis; University of Zululand; South Africa. p: 39

46 الهيئة العامة للسياحة والآثار - التراث العمراني هوية عمرانية وتاريخ وطني - المملكة العربية السعودية - 2014.

47 عبد الجليل ، هويدي - العلاقة التفاعلية بين السياحة و التنمية المستدامة - مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية - جامعة الوادي - العدد 09 ديسمبر - 2014 . ص: 222-223.

48 عوايطية ، الهام & مسعود ، مريم - دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة : تجارب بعض الدول العربية - شهادة ماستر أكاديمي ل م د - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي "تبسة" - الجزائر - 2016 . ص: 31-32.

49 مجلس النواب - دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - العراق - نيسان 2014 . ص: 3

50 مجلس النواب - مرجع سابق - نيسان 2014 . ص: 4

51 الأمم المتحدة - مرجع سابق - مارس 2013 . ص: 17.

52 الأمم المتحدة - مرجع سابق - مارس 2013 . ص: 17.